S/PV.9101

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٠١

الأربعاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة أغارونوفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ عليه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-44021 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ عليه

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما: سعادة السيد أسامة محمود عبد الخالق محمود، الممثل الدائم لمصر، بصفته الرئيس السابق للجنة بناء السلام؛ والسيد محمد منوار حسين، القائم بالأعمال بالنيابة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد محمود.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة عشرة، برئاسة مصر (S/2022/89).

تولت مصر رئاسة لجنة بناء السلام في أعقاب الاختتام الناجح للاستعراض الشامل الثالث لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وطوال عام ٢٠٢١، وتمشيا مع الولايات الواردة في القرارين التوأم للجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠)، قادت اللجنة الجهود الرامية إلى تفعيل نتائج الاستعراض على النحو الوارد في القرارين التوأم للجمعية العامة ومجلس الأمن لعام ٢٠٢٠ (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٥)، بما في ذلك من خلال استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز قيام لجنة بناء السلام بدورها الاستشاري ودورها في مد الجسور ودورها في عقد الاجتماعات، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز أثر بناء السلام على الصعيد الميداني.

وفي هذا الصدد، يسرني بالغ السرور أن أبلغ المجلس بأن لجنة بناء السلام أحرزت تقدما كبيرا في المجالات التالية في عام ٢٠٢١:

أولا، فيما يتعلق بتوسيع نطاق التركيز الجغرافي والموضوعي للجنة، شاركت اللجنة في عام ٢٠٢١ في دعم ١٣ سياقا منفصلا خاصا ببلدان ومناطق بعينها، بما في ذلك عقد اجتماعات لأول مرة بشأن خليج غينيا والعملية الانتقالية في تشاد. وبهذه الإضافة، تكون اللجنة قد عملت مع ما مجموعه ٢٣ بلدا ومنطقة مختلفة، وهو أعلى عدد منذ إنشائها والذي يتسق مع الاتجاه العام لزيادة أعمال اللجنة. ونظرت الأعمال المتعلقة بالمسائل المواضيعية للجنة، التي شكلت ٤٠ في المائة من اجتماعاتها، في مواضيع جديدة، بما في ذلك أوجه الترابط بين حفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة ما مجموعه ٦٦ وثيقة ختامية. وشمل ذلك الكلمات والبيانات التي أُدلي بها في منتديات غير تابعة للأمم المتحدة، مثل منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين ومنتدى استكهولم بشأن الأمن والتنمية، والتي ارتفع عددها من صفر في عام ٢٠٢٠ إلى تسعة في عام ٢٠٢١.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز دور لجنة بناء السلام الاستشاري ودورها في بناء الجسور، واصلت اللجنة توسيع وتعزيز علاقاتها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعيين منسقين غير رسميين لعلاقات اللجنة مع تلك الأجهزة وتحسين مواءمة برامج عملها، بالإضافة إلى إسداء اللجنة المشورة تسع مرات إلى مجلس الأمن وأربع مرات إلى الجمعية العامة وتقديم ثلاثة تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، سأذكر أنه في عام ٢٠٢١، قدمت اللجنة المشورة إلى مجلس الأمن لأول مرة بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وإلى الجمعية العامة بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وقدمت اللجنة أيضا إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة،

في جميع أعمالها، عقد اجتماعات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في الأمم المتحدة بغية تحسين التنسيق وتجنب تجزؤ العمل وازدواجيته.

ثالثا، فيما يتعلق بالنهوض بالشراكات الفعالة في بناء السلام، عززت اللجنة الاتجاه نحو زيادة التعاون مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة، حيث شكل مقدمو الإحاطات من خارج الأمم المتحدة ٦٧ في المائة من جميع مقدمي الإحاطات في اجتماعات اللجنة. وشمل ذلك مسؤولين حكوميين وطنيين ومحليين؛ ومنظمات إقليمية ودون إقليمية؛ ومنظمات من المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو الشباب والمؤسسات المالية الدولية وشركات القطاع الخاص؛ وممثلين للأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر وخبراء مستقلين.

وعلاوة على ذلك، عملت اللجنة لأول مرة مع منظمة التجارة العالمية وانضمت إلى شبكتها للتجارة من أجل السلام، التي تهدف إلى تيسير انضمام البلدان المتضررة بالنزاعات إلى منظمة التجارة العالمية. وعقدت اللجنة أيضا الاجتماع التشاوري غير الرسمي الرابع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي دعا إلى إجراء تبادلات على نحو أكثر تواترا بين الهيئتين الحكوميتين الدوليتين وإلى ومواءمة برنامجي عملهما بصورة استراتيجية.

رابعا، فيما يتعلق بالمضي قدما في المناقشة بشأن تمويل بناء السلام، وإدراكا منها لأن تمويل بناء السلام يمثل تحديا حاسما، مضت اللجنة قدما في المناقشة بشأن التمويل بهدف تقييم حالة الخيارات التي قدمها الأمين العام منذ عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى استكشاف الخيارات الممكنة الأخرى. وتُوج عمل اللجنة طوال العام بانعقاد دورتها السنوية وتقديم رسالة لجنة بناء السلام إلى الجمعية العامة، مما شجع هذه الأخيرة على النظر في جميع خيارات التمويل، بما في ذلك مصادر التمويل التطوعية والمقررة والمبتكرة. ونتطلع إلى الاختتام الناجح للمفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت مؤخرا لترجمة التزامات الدول الأعضاء إلى إجراءات ملموسة.

خامسا، فيما يتعلق بالنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، اعتمدت اللجنة خطط عمل بشأن الخطتين وواصلت اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الدور الهام للمرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ عليه.

وأود عرض بعض الإحصاءات المستمدة من عملية تقييم أجريت في العام الماضي. وقد كشف التقييم عن بذل جهود متضافرة خلال عام ٢٠٢١، حيث تعزز ٩١ في المائة من الوثائق الختامية للجنة أهمية مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في بناء السلام، بالإضافة إلى تسجيل زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في اجتماعات اللجنة، من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٧٤ في المائة في عام ٢٠٢١. وأظهر أيضا أن اللجنة واصلت إعلاء صوت النساء ووجهت انتباه مجلس الأمن إلى توصياتهن. وبالمثل، سجلت اللجنة زيادة كبيرة في معدل مشاركة الشباب الذين قدموا إحاطات للجنة، من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢١.

أخيرا، فيما يتعلق بتعزيز التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، واصلت اللجنة في عام ٢٠٢١ النظر، من خلال أعمالها على الصعيدين الوطني والإقليمي، في تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الأهداف الوطنية لبناء السلام، بالإضافة إلى حشد الدعم والاهتمام الدوليين لبناء القدرات البشرية والمؤسسية التي تمس الحاجة إليها، بما يتماشى مع أولويات بناء السلام المحددة وطنيا.

في الختام، واصلت لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية تدعم جهود بناء السلام، أداء دور حاسم في تعزيز تعددية الأطراف الفعالة بالعمل كمنبر للتضامن والتنسيق العالميين استجابة للطلب المتزايد على الدعم في مجال بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد محمود على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد حسين.

السيد حسين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. في البداية، أود أن أهنئ مصر، والسفير أسامة محمود عبد الخالق محمود على وجه الخصوص على عمله الممتاز بصفته رئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢١.

كما يتضح من تقريرها السنوي (S/2022/89)، أحرزت لجنة بناء السلام بالفعل تقدما كبيرا في تعزيز دورها خلال دورتها الخامسة عشرة، ولا سيما دورها في مد الجسور وإسداء المشورة وعقد الاجتماعات. وبالبناء على هذا المسار التصاعدي، هدفت بنغلاديش، بصفتها الرئيسة، في عام ٢٠٢٢، إلى اعتماد جدول أعمال تطلعي بقدر أكبر وأكثر طموحا للجنة. وتحقيقا لهذه الغاية، عُقد اجتماع على مستوى السفراء قبل صياغة برنامج عملها، حضره أعضاء لجنة بناء السلام، فضلا عن ممثلي البلدان والمناطق الذين يعملون مع اللجنة أو يسعون إلى العمل معها.

واستنادا إلى التعليقات والطلبات المقدمة في الاجتماع، ركز برنامج العمل على ضمان التنفيذ الفعال لولاية اللجنة، على النحو المبين في القرارين التوأمين المتعاقبين بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (القراران ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) وقرارا الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ و ٢٠١/٧٥). واسترشدت صياغة البرنامج أيضا بالتوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، من حيث صلتها بطلبات بلدان ومناطق محددة.

وأود أن أستعرض بعض النقاط البارزة في برنامج عمل لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٢ وحالة تنفيذه خلال الأشهر الستة الماضية.

أولا، تواصل لجنة بناء السلام التأكيد على التنفيذ من خلال الاستجابة للطلبات في الوقت المناسب. وتعتزم اللجنة العمل مع ما لا يقل عن ١٢ بلدا مختلفا وخمس مناطق مختلفة هذا العام، بالإضافة إلى أولوياتها المواضيعية المستمرة. وحتى الآن، عقدت لجنة بناء السلام ١٣ اجتماعا على مستوى السفراء وزيارة ميدانية قام بها رئيس تشكيلة ليبريا. وعقدت اجتماعات قطرية مخصصة بناء على طلب بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وكولومبيا وليبريا، بينما عقدت اجتماعات إقليمية بشأن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وجزر المحيط الهادئ لمناقشة التحديات والأولويات المحددة لبناء السلام في تلك البلدان والمناطق. وعلى الجبهة المواضيعية، نظم اجتماع بشأن الشباب والسلام والأمن، ويجري التحضير لاجتماعات أخرى، بما في ذلك اجتماعات بشأن المرأة والسلام والأمن. وتستعد اللجنة أيضا لدورتها السنوية.

ثانيا، يعطي برنامج عمل هذا العام الأولوية للتركيز على المسؤولية الوطنية والشمولية. وفي هذا الصدد، وقبل تنظيم الاجتماعات، عملت اللجنة مع مجموعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين ذوي الصلة لكفالة استجابة لجنة بناء السلام للاحتياجات الحقيقية في الميدان. فعلى سبيل المثال، وقبل الاجتماع المعني بمنطقة الساحل، وبدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، أجرت لجنة بناء السلام مشاورات مكثفة مع الممثلين المحليين والإقليميين لمنطقة الساحل وشركائها الدوليين.

واستنادا إلى المبادرة العابرة للحدود التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بشأن الترحال الرعوي في منطقة الساحل، والتي نفذت بنجاح بدعم من صندوق بناء السلام تحت رعاية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أتاح الاجتماع الذي عقد فرصة لتوليد المزيد من الدعم السياسي والتقني والمالي للتصدي للتحديات المحددة لبناء السلام في تلك المنطقة.

وقد قطعت أشواط كبيرة حتى الآن في تعزيز النهج الشمولية لبناء السلام، بما في ذلك من خلال المشاركة مع عدد أكبر من الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما مقدمي الإحاطات من النساء والشباب. وتبلغ النسبة المئوية للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التي قدمت إحاطات في اجتماعات لجنة بناء السلام ٤٣ في المائة. وبلغ معدل مشاركة النساء اللاتي يقدمن إحاطات في اجتماعات لجنة بناء السلام حتى الآن ٨٠ في المائة، ومعدل مشاركة بناة السلام الشباب ٦٠ في المائة. والرئيس ملتزم بالحفاظ على هذا الاتجاه بغية زيادة معدل مشاركة الفئات الثلاث بحلول نهاية فترة ولايته.

ثالثا، ظل إيلاء مزيد من الاهتمام لاتساق عمل الأمم المتحدة أولوية هذا العام. وحتى الآن، أولت اللجنة الاهتمام الواجب لتعزيز النهج المتكاملة والاستراتيجية والمتسقة لبناء السلام وركزت على تحقيق

التآزر مع صندوق بناء السلام. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، عقدت اللجنة اجتماعا مع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لتلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والأنشطة المقبلة.

وتلقت اللجنة أيضا معلومات مستكملة عن أنشطة صندوق بناء السلام من مكتب دعم بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط اللجنة أيضا لتنظيم اجتماعات مخصصة مع الوكالات والصناديق والبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك المجالس التنفيذية، لزيادة تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد الميداني.

رابعا، ما فتئت اللجنة تسعى إلى إقامة شراكات فعالة مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وحتى الآن هذا العام، شاركت في اجتماعات لجنة بناء السلام طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وجماعة بلدان المحيط الهادئ. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع التشاوري السنوي غير الرسمي لهذا العام بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر خلال أسبوع الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وتعمل اللجنة أيضا على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام واستكشاف الفرص من أجل زيادة تعزيز علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

خامسا، ظل تمويل بناء السلام موضع تركيز هذا العام، لا سيما في سياق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل. وقد أعطت لجنة بناء السلام، على النحو المبين في برنامج عملها، الأولوية لدعوتها لكفالة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام. وقبل الاجتماع الرفيع المستوى، أرسلت اللجنة مدخلات شاملة إلى رئيس الجمعية العامة، مؤكدة من جديد أن تمويل بناء السلام لا يزال يشكل تحديا حاسما.

وشجعت اللجنة الجمعية العامة على أن تنظر في اجتماعها الرفيع المستوى في جميع الخيارات لتعزيز تمويل بناء السلام، بما في ذلك الخيارات الطوعية والمقررة والمبتكرة. وتتواصل العملية الآن تحت قيادة الممثلين الدائمين للسويد وكينيا، بوصفهما ميسرين مشاركين للمشاورات الحكومية الدولية بشأن تمويل بناء السلام.

أخيرا، والأهم، واصلت اللجنة جهودها لتعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولأول مرة، أطلعت اللجنة الجمعية العامة ومجلس الأمن على برنامج عملها، من خلال رسائل رسمية من الرئيس. وكانت تلك خطوة رئيسية نحو إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الاستشارية بين لجنة بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ومن الإنجازات الهامة الأخرى تبادل الرسائل بين رئيس لجنة بناء السلام ورئيس مجلس الأمن التي طلبت إلى الأمين العام أن ينسق مع اللجنة قبل صدور التقارير ذات الصلة المقدمة إلى المجلس. وفي هذا الصدد، تتلقى لجنة بناء السلام تقارير الأمين العام مقدما. وبالإضافة إلى ذلك، عين لأول مرة منسق غير رسمي للتواصل مع بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمشيا مع الممارسة القائمة فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن.

وحتى الآن، أرسلت اللجنة، خلال الدورة السادسة عشرة للجنة بناء السلام، ثمانية مشورات وأدلت بسبعة بيانات في اجتماعات مختلفة، بما في ذلك اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد ركزت التقارير والبيانات المقدمة هذا العام على السياقات القطرية والإقليمية والمواضيعية التي شاركت فيها لجنة بناء السلام من قبل، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن بوركينا فاسو، وأفريقيا الوسطى، والبحيرات الكبرى، والمرأة والسلام والأمن، وأثر جائحة مرض فيروس كورونا على بناء السلام؛ وإحاطة إلى مجلس الأمن بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتقرير إلى الجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام.

وتعمل لجنة بناء السلام مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنظيم اجتماعها السنوي المشترك بين المجلس واللجنة، الذي سيعقد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وفي الختام، يود الرئيس أن يشكر جميع أعضاء لجنة بناء السلام، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، والمنسقين غير الرسميين، والبلدان والمناطق التي تتعاون مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام على دعمهم لتنفيذ برنامج عمل لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٢.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد حسين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة اليوم.

وأشكر السفير أسامة عبد الخالق على قيادة مصر المقتدرة للجنة بناء السلام في عام ٢٠٢١ وعلى مناصرته المستمرة لبناء السلام، بما في ذلك تعزيز الحوار الحاسم حول تمويل بناء السلام.

كما أشكر السفير حسين، ومن خلاله، رباب فاطمة، على قيادة بنغلاديش الملتزمة والمتبصرة للجنة بناء السلام، على النحو المبين في خطة العمل السنوية لعام ٢٠٢٢.

ولجنة بناء السلام هيئة بالغة الأهمية وفريدة من نوعها مكلفة بموجب قراريها التأسيسيين (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ والقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)) والقرارين التوأمين اللاحقين (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) باستعراض هيكل بناء السلام، لدفع جميع جوانب متوالية السلام، سواء كان بناء السلام الوقائي، أو السلام والتحولات السياسية، أو الإنعاش بعد انتهاء النزاع في كل من الحالات القطرية والإقليمية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للبلد المعني.

وتجمع لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة فرعية تتمتع بصلاحية متميزة لعقد الاجتماعات، بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال السلام والتنمية، بما في ذلك تحقيق أقصى قدر من التكامل مع الهيئات دون الإقليمية والإقليمية. ولجنة بناء السلام مكلفة أيضا بحشد الموارد وتقديم المشورة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الاستراتيجيات والنهج العملية قبل النزاع وأثناءه وبعده.

ويشهد كل من التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ (S/2022/89) وخطة العمل السنوية لعام ٢٠٢٢، بما في ذلك الوثائق الختامية ذات الصلة، على العمل الجاري فيما يتعلق بتلك الأهداف لتحقيق ولاية لجنة بناء السلام. وتؤكد تلك الولاية أن اللجنة في وضع جيد يمكنها من المشاركة والخوض في مجموعة أوسع وأشمل من قضايا السلام، وهو أمر لا يستطيع مجلس الأمن القيام به. لذلك يجب على لجنة بناء السلام والمجلس أن يعملا معا في تكامل ودعم لعملهما، لا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس والتي تتعاون مع اللجنة ومعظمها في أفريقيا.

ولكن أصبح أكثر وضوحا زيادة الحاجة والطلب العالميين على بناء السلام ما جعل من الملح تعزيز استثمارات السلام لسد الفجوة المالية المستمرة في بناء السلام. وفي بيئة النزاع المتغيرة هذه تزداد رغبة الدول الأعضاء في ملكية عوائد بناء السلام.

وبصفتي المنسق غير الرسمي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، أشكر جميع رئاسات المجلس منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، بما فيها البرازيل. وأشكر كذلك رئيس لجنة بناء السلام وشعبة شؤون مجلس الأمن وأفرقة مكتب دعم بناء السلام على تعاونهم في ضمان المساهمة المفيدة والهامة في بناء السلام لتعزيز التآزر بين الهيئتين.

عليه واستنادا إلى خبرتنا كمنسق غير رسمي – وهي مسؤولية نرى أنها بالغة الأهمية – سأسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، بالنظر إلى التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ وخطة العمل لعام ٢٠٢٢ فضلا عن مختلف المشورات والإحاطات التي قدمها الأعضاء إلى المجلس حتى الآن، من الأهمية بمكان ضمان أن تظل لجنة بناء السلام في مركز يمكنها من تقديم المشورة الهامة للمجلس في الوقت المناسب، فضلا عن إمكانية تنفيذها، سواء كانت مواضيعية أو خاصة

ببلد أو منطقة بعينها. ونعتقد أن ذلك سيمكن المجلس من التفاعل بطريقة أكثر استنارة. ونواصل – بصفتنا المنسق غير الرسمي وبعد أن استمعنا إلى تعليقات جميع الأعضاء في لجنة بناء السلام والمجلس – بذل قصارى جهدنا لضمان إجراء تقييم ومشاورات منتظمة الوقت المناسب فضلا عن توافق الآراء على المشورة قبل عقد جلسات المجلس.

ثانيا، يتمثل العامل الأساسي في تلبية أهم احتياجات البلدان في تحديد أولويات نداءات وآراء البلدان المعنية. ويجب أن يظل ذلك أولوية لأعضاء المجلس واللجنة على حد سواء. ونرحب بتفعيل الإجراء الهام الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس من هذا العام بشأن ضمان تلقي اللجنة والبلدان المعنية بالإضافة إلى المجلس، نسخا مسبقة من تقارير الأمين العام عن الملفات المتداخلة ذات الصلة. ونعتقد أن ذلك سيسهم في الوفاء بالثقة المتزايدة لدى البلدان المعنية في فعالية اللجنة وفي مشاركتها المستنيرة في الاجتماعات. وفي ذلك الصدد، نحث على إيلاء الأهمية القصوى للأولويات والطلبات والوقائع التي يقدمها ممثلو الحكومات والممثلون الوطنيون وأن ترد على هذا النحو في المشورات.

ثالثا، لا تزال مواءمة برامج عمل المجلس واللجنة تشكل تحديا. ويتطلب التحسين في ذلك المجال التركيز والتخطيط في وقت مبكر على اجتماعات المجلس المجدولة بالفعل، خاصة عندما يتعلق الأمر بعمليات انتقال عمليات السلام وتجديد الولايات.

رابعا وأخيرا، إن ما يفعله المجلس أو ينبغي أن يفعله استنادا إلى المشورة التي تقدمها اللجنة يظل مسألة هامة ويتعين استكشافها. وهناك حاجة إلى آلية متابعة تكفل تصرُّف المجلس عند الاقتضاء، فضلا عن إدماج تلك المشورة ومتابعة تنفيذها خلال عمله. وسوف تساعد آلية المتابعة هذه على ضمان أن يكون للمشورة أثر أكبر من حيث النتائج المتوخاة فضلا عن استمرارية والتزام كلتا الهيئتين على نحو فعال في الأجل الطويل.

في الختام، تؤكد كينيا للرئاسات المقبلة، ولرئيس اللجنة ونوابه، وكذلك لمكتب دعم بناء السلام أننا سنواصل العمل عن كثب معهم لتعزيز الصلة مع مجلس الأمن.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر البرازيل على تنظيم هذه الإحاطة المركزة بشأن تحسين وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. كما أعرب عن امتناني لرئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢١ والممثل الدائم لمصر على عرض التقرير السنوي عن أنشطة اللجنة لعام ٢٠٢١ (S/2022/89). وأشكر رئيس لجنة بناء السلام والقائم بالأعمال لدولة بنغلاديش على بيانه.

لقد تحسّن فهم المجتمع الدولي للجوانب المعقدة والمترابطة لعملية بناء السلام. وشهد منظورنا المتعلق بالتصدي للنزاعات تحولا نموذجيا فيما يتعلق بحل النزاعات وتحقيق المصالحة والإنعاش إلى الوقاية والتعمير. وأصبح النهج الشامل الذي يركز على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل والعمليات السياسية جزءا لا يتجزأ من جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام اليوم.

لقد سلمت الهند بأهمية لجنة بناء السلام منذ إنشائها وتقدر تقديرا عميقا أدوارها في مجالات الاستشارة والدعوة وبناء الصلة. ونعتقد أن اللجنة بحاجة إلى دعم معزز فضلا عن زيادة تركيز الدول الأعضاء في الوفاء بولايتها. وفي ذلك السياق أود أن أبدي الملاحظات الخمس التالية.

أولا، يجب على الحكومات الوطنية أن توجه الأولويات والاستراتيجيات الرامية إلى استدامة السلام في جميع مراحل النزاع. ونشدد على أن شمول الجميع أمر أساسي للنهوض بالأهداف الوطنية المتعلقة ببناء السلام. وربما لا يكون اتباع نهج لبناء السلام بدافع حصري من المانحين أفضل المسارات التي ينبغي اتباعها.

ثانيا، إن تحقيق التلاحم الاجتماعي وبناء الثقة في مؤسسات الحوكمة في المجتمعات التي تشهد انقساما فيما بينها أسهل من حيث القول لا الفعل، بيد أنه لا غنى عنه لضمان عدم انتكاس تلك المجتمعات التي مزقتها النزاعات إلى الفوضى مرة أخرى. وينبغي للجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية أن تأخذ في الحسبان الطبقات المعقدة لسيناريوهات ما بعد النزاع والسياق المحلي. وربما تكون هناك أوجه قصور في النهج التبسيطي القائم على تكرار المسائل المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات.

ثالثا، إن الخطاب الجاري بشأن تعزيز الدعم المالي لأنشطة بناء السلام من خلال مصادر أخرى غير التبرعات بحاجة إلى دراسة متعمقة ومتأنية لتأثيراته على النظام الإيكولوجي للأمم المتحدة. ويجب أن يستند أي قرار في ذلك الصدد إلى توافق الآراء. ويجب علينا تجنب التفسيرات المبتكرة لولاية بناء السلام المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة.

رابعا، ينبغي ممارسة الدور الاستشاري للجنة بتوخي الحكمة وعند الاقتضاء حصرا. وينبغي للجنة أن تمارس دورها في عقد الاجتماعات على نحو أكثر فعالية. ويجب أن تشارك على نحو أكثر استباقية في أنشطة صندوق بناء السلام لمعالجة العجز المالي.

خامسا وأخيرا، من المهم وضع نقاط مرجعية ومعايير واضحة لاستراتيجية خروج البلدان قيد النظر. وينبغي إنهاء الدعوة إلى بناء السلام من جانب اللجنة عند استيفاء المعايير المطلوبة.

وما برحت الهند عضوا نشطا في اللجنة باعتبارها أحد البلدان الرائدة المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويستند النهج الأساسي الذي تتبعه الهند إزاء جهود بناء السلام إلى احترام الملكية الوطنية للدول الأعضاء لتلك العمليات وأولوياتها الإنمائية.

وما فتئت الهند تؤدي دورا بناء وهاما في سياق بناء السلام من خلال شراكتها الإنمائية الواسعة النطاق مع بلدان الجنوب. وتواصل الهند مساعدة البلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع من خلال المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف بواسطة تقديم المنح الكبيرة والقروض ميسرة لها. كما كانت مشاركتنا واسعة النطاق وتشمل قطاعات رئيسية مثل البنية التحتية والإسكان والتعليم والصحة والاتصال وتحسين سبل العيش. وتقدم الهند أيضا منحا دراسية في مجالي التعليم العالي وبناء القدرات، بما ذلك لأعداد كبيرة من النساء.

وستظل الهند عاملا مضاعفا للقوة في جهود بناء السلام. ونأمل أن يستمر دفع تلك الجهود دائما بنهج محوره الإنسان.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للعمل الذي اضطلعت به مصر وبنغلاديش في قيادة لجنة بناء السلام خلال الـ ١٨ شهرا الماضية. إن استدامة السلام مسؤولية مشتركة بين جميع ركائز الأمم المتحدة. بيد أن اللجنة تظل المحفل العالمي الوحيد المكرس لدعم البلدان في عملياتها لبناء السلام. لقد واصلت اللجنة – تحت قيادة مصر – توسيع نطاقها الجغرافي وزيادة تفاعلها مع النساء العاملات في مجال بناء السلام. وتحت قيادة بنغلاديش، أصبحت لدينا خطة عمل طموحة فضلا عن التركيز المتجدد على تأثيرها. وأود أيضا أن أنوه بالعمل الدؤوب الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام.

وتدرك المملكة المتحدة إمكانات لجنة بناء السلام. وبفضل العمل الدؤوب لرؤساء اللجنة، بما في ذلك مصر وبنغلاديش، نضجت أصغر هيئة في منظومة الأمم المتحدة. وتواصل اللجنة من خلال تعزيز متابعتها للبلدان التي تتفاعل معها، فضلا عن حشد الاستجابات الجماعية لتحديات بناء السلام، زيادة فعاليتها.

ومع ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نتبع نهجا شاملا للتصدي للتحديات العالمية. وللجنة بناء السلام دور قيم في إسداء المشورة إلى مجلس الأمن وولاية بشأن الإجراءات العملية لتحقيق ذلك. وأود أن أشكر كينيا على دورها كمنسق غير رسمي بين لجنة بناء السلام والمجلس.

لم يعد العالم قادرا على تحمل تكاليف النزاع. ويجب أن نركز على المنع. إن المجتمعات التي تنعم بالسلام والعدل والشمول بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على الصمود. ونشجع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على وضع بناء السلام والحفاظ عليه في صميم سياساتها ونهجها. وهذا يعني اتباع نهج سياسات أكثر تكاملا وشمولية واستراتيجية، وتمويلا أكثر ذكاء، ومد شبكة التعاون والشراكات على نطاق أوسع. ولجنة بناء السلام – من خلال دورها التجسيري وبصورة متزايدة في حد ذاته – جزء حاسم الأهمية من تلك المعادلة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر ممثلي مصر وبنغلاديش على بيانيهما وأن أثني على العمل الرائع الذي تم إنجازه تحت قيادة مصر وبنغلاديش على رأس لجنة بناء السلام في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تواصل لجنة بناء السلام إقامة شراكات وحوار مع الدول المعنية. وقد أثبتت لجنة بناء السلام قدرتها على الجمع بين طائفة واسعة ومتنوعة من المحاورين والشركاء. وقدرتها على حث الدول الأعضاء على الدخول في حوار تفاعلي مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص أمر بالغ الأهمية. وقدرتها على عقد الاجتماعات هي منبع قوتها.

وتشيد فرنسا بالعمل الذي تقوم به التشكيلات القطرية المخصصة وبالمشاركة الشخصية لرؤسائها. وترحب فرنسا على وجه الخصوص بحقيقة أن التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى قدمت مرة أخرى توصيات إلى مجلس الأمن هذا العام قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشجع فرنسا أيضا تشكيلة بوروندي على مواصلة دعم التقدم المحرز في البلد. ويمكن لبوروندي أن تعول على دعم فرنسا في سياق الحوار السياسي الحالي الجاري عن طريق الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، يجب الفصل بين الإسهام التنفيذي للجنة بناء السلام، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمجلس الأمن. وقد أثبت عمل لجنة بناء السلام بشأن المسائل المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات أهميته، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعزيز الخطط، مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ولتلبية احتياجات محددة، يلزم أيضا وضع هذا العمل في سياقات جغرافية محددة.

وفي إطار الصلة بين السلام والأمن والتنمية، تضطلع اللجنة بدور مركزي في بناء سلام دائم ومنع نشوب النزاعات من جديد. وتؤيد فرنسا ذلك العمل في سياق المراحل الانتقالية وسياقات ما بعد انتهاء النزاع أيضا. ويجب على اللجنة أيضا أن تدعم الأعمال التحضيرية لسحب عمليات حفظ السلام عن طريق تعبئة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجميع الشركاء الإنمائيين. وعلى وجه الخصوص، سيكون دعمها لتحول بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهما جدا.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، تحتاج لجنة بناء السلام إلى إصدار توصيات تكميلية ومحددة الأهداف وتنفيذية تحترم ولايتي الهيئتين. والقيام بذلك قبل تجديد ولايات عمليات حفظ السلام وتحسبا للحوار مع القائمين بالصياغة في مجلس الأمن أمر ضروري للغاية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالعمل القيم جدا الذي قامت به كينيا بوصفها منسقا غير رسمي بين اللجنة والمجلس.

وأخيرا، يجب أن يستند السلام الدائم إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وكما نعلم، لا تزال الاحتياجات التمويلية لبناء السلام كبيرة. وقد أعيد تأكيد ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في نيسان/أبريل. وقد أثبت صندوق بناء السلام قدرته على حفز التمويل لدعم استجابة الأمم المتحدة المتكاملة والعمل مع جميع الجهات الفاعلة في الميدان. فهو يعزز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحكم الرشيد. ولهذا السبب، يجب كفالة التمويل المستدام لبناء السلام.

وسيكون من المفيد للجنة الخامسة أن تدرس إمكانية توفير تمويل طويل الأجل. وينبغي أيضا استكشاف خيارات أخرى، بما في ذلك الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وتعبئة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيظل صندوق بناء السلام يتمتع بدعم فرنسا، وستزيد مساهمتها إلى ٧,٥ ملايين دولار هذا العام.

إن بناء السلام أداة رئيسية للمنع وتحقيق الاستقرار في السياقات الانتقالية والتنمية لخدمة السكان. ومن أجلهم، نحتاج إلى مضاعفة جهودنا لبناء وتمويل السلام الدائم.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السفير محمود ممثل مصر

على تقريره عن عمل لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠٢١، وكذلك زملائنا من بعثة بنغلاديش بشأن خطة العمل لعام ٢٠٢٢. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد أيضا بعمل زميلنا الكيني السيد مارتن كيماني على دوره كمنسق غير رسمي مع لجنة بناء السلام.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به لجنة بناء السلام لأداء دور حاسم الأهمية في هيكل الأمن العالمي. وعلى مر السنين، وسعت لجنة بناء السلام هذا الدور، بمشاركة نحو ٢٣ بلدا وحالة إقليمية، وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن عمل المزيد. إن التحديات المتصلة بالأمن والتنمية اليوم تؤكد أهمية الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في التعاون المتعدد الأطراف من أجل الحفاظ على السلام. ولا تشدد النزاعات في جميع أنحاء العالم إلا على مخاطر التهديدات المستمرة للسلم والأمن في حالات منع نشوب النزاع وجهود بناء السلام التي لم يستثمر فيها بالقدر الكافي. ولذلك، ينبغي أن تكون الاحتياجات المتزايدة والملحة للمنع وبناء السلام والحفاظ عليه في صميم الجهود المتعددة الأطراف.

ولكل تلك الأسباب، إن الشراكات الشاملة والجامعة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجتمع المدني، مهمة لتعزيز الكفاءة والفعالية حيثما تشتد الحاجة إليهما. ونقدر التركيز الأوسع نطاقا على عوامل الخطر في دورة النزاع عند العمل في سياقات ما بعد النزاع بغية تقديم دعم أفضل لعمليات الانتقال السياسي والمصالحة. ومن شأن اتباع نهج محدد بوضوح أكبر لبناء السلام إزاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن يكون مفيدا لتنفيذ ولايات كل منها.

وبالنسبة لنا، فإن المشاركة الكاملة والنشطة للنساء والشباب في عمليات بناء السلام أمر حيوي لنجاحها. ونود أن نرى دورهم يزداد، خاصة عندما يتداول المجلس بشأن الولايات، وعلى وجه التحديد بشأن عمل لجنة بناء السلام. والشمولية هي أساس بناء السلام الفعال.

وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما تركيز بنغلاديش على المساءلة. وتلك أولوية رئيسية بالنسبة لنا، ولن ندخر جهدا خلال ولايتنا في المجلس للدعوة إلى جهود المساءلة ودعمها في جميع أنحاء العالم. بدون المساءلة، تعاني المصالحة والانتقال، ويصبح تحقيق السلام الدائم أكثر صعوبة، إن لم يكن وهما.

لقد كشف الاحترار العالمي بسبب تغير المناخ عن نفسه بما لا يدع أي مجال للشك. إنه تهديد واضح وماثل للأمن، مع عواقب وخيمة متوقعة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تعتمد استراتيجية لمعالجة عواقب الاحترار العالمي كعنصر أساسي في الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن.

ونواجه الآن أيضا أزمة أخرى من صنع الإنسان: انعدام الأمن الغذائي. إن ندرة الغذاء تؤجج بالفعل النزاعات في جميع أنحاء العالم، وينبغي تعميم مراعاة الأمن الغذائي في جميع مناقشات وأنشطة كيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع السلام والأمن. وسيتطلب ذلك أيضا من لجنة بناء السلام أن تعتمد تركيزا مكرسا على عمل وكالات الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما برامجها لبناء السلام، بغية البناء عليه واستخدام الموارد على أفضل وجه.

ويظل تمويل بناء السلام، بوصفه أحد أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية لمواجهة الطبيعة المتغيرة للنزاعات التي تنطوي على ديناميات مختلفة ومعقدة، يشكل تحديا حاسما. ونحن بحاجة إلى مواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لكفالة التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام والنظر فيها. وأتمنى النجاح لكينيا والسويد بوصفهما ميسرين مشاركين لمشروع القرار المتعلق بتمويل السلام وبناء السلام وأؤكد لهما دعمنا.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر بعثة البرازيل على تنظيم هذه الإحاطة الهامة. والشكر موصول للسفير أسامة عبد الخالق والسيد منوار حسين على إحاطتيهما بشأن مستجدات الأعمال الهامة للجنة بناء السلام. ونثمن التزامَهما بتعزيز عمل اللجنة على مستوى الأمم المتحدة. إن ضمانَ سلام مستدام ومنعَ نشوب النزاعات يُعد هدفاً جماعياً مشتركاً، ونرى أن النهجَ التكميلي للجنة بناء السلام في دعم السلم والأمن له دور هام في تحقيق هذه الغاية، ليس

فقط من خلال أنشطتها في السياقات الخاصة بكل بلد، ولكن عبر جهودها أيضاً في العديد من المسائل التي تتناولُ قضايا المرأة والشباب في السلام والأمن وتغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩ والابتكار.

ونُشيد في هذا السياق بما أحرزته لجنة بناء السلام من تقدم سمعنا عنه الكثير في إحاطات اليوم، ونود بالأخص تسليط الضوء على زيادة مشاركة النساء من بناة السلام ومشاركة الشباب في اجتماعات اللجنة عام ٢٠٢١، حيث أن هذه الجهود تعكس مساعيها الجادة في تحقيق نتائج عملية تعتمد على السياقات المحلية.

ونود كذلك التأكيد على الفوائد القيّمة المترتبة عن تنسيق لجنة بناء السلام مع هذا المجلس، ودور اللجنة في بناء الجسور بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

ورغم هذه الإنجازات، ندرك وجود تحديات ماثلة أمام اللجنة ينبغي تخطيها، ونكرر هنا، كما ذكر عدد من الدول الأعضاء، الحاجة لتوفير تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ لأنشطة بناء السلام. ومن هذا المنطلق، نؤكد على مجالين يمكن من خلالهما تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام:

أولاً، نشجع أعضاء المجلس على تعزيز تواصلهم مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك عبر مواصلة دعوة اللجنة لتقديم إحاطات ومشورات مُدوّنة للمجلس حول المسائل ذات الصلة، حيث أن التنسيق مع اللجنة – قبل وخلال فترة رئاسة الأعضاء للمجلس – يعد أحد السبل الهامة، ليس لتحديد القضايا التي تساهم فيها لجنة بناء السلام وحسب، بل أيضاً لإتاحة الوقت الكافي لها للقيام بالتحضيرات اللازمة قبل اجتماعات المجلس وإجراء المشاورات بطريقة فعالة.

وعلى سبيل المثال، دعت دولة الإمارات اللجنة – أثناء رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس – لتقديم مشورات مُدونة حول مُناقشتنا المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8989)، وكذلك اجتماعنا بصيغة آريا حول أمن المناخ، وذلك بالتنسيق مع لجنة بناء السلام وكينيا بصفتها المنسق غير الرسمي للجنة ومجلس الأمن، حيث كانت مساهمات اللجنة قيّمة وضرورية في بلورة هذه المناقشات.

ثانياً، يجب الاستفادة من آراء وتوصيات لجنة بناء السلام عند تصميم وتنفيذ ولايات عمليات السلام والترتيبات الانتقالية لها، حيث يمكن لهذه المساهمات تعزيز هدف المجلس في ضمان أن تشتمل استراتيجيات الخروج من حالات النزاع على العناصر الأساسية اللازمة لترسيخ السلام في السياقات المحلية. كما يمُكن للمجلس إيجاد وسائل لإشراك لجنة بناء السلام في المراحل الأولية لهذه الجهود. ونرى أن هذا النوع من التنسيق يُتيح لنا توسيع نطاق الجهات المعنية في هذا المجال، بما في ذلك مؤسسات التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على تقديرها للجهود المستمرة للجنة بناء السلام في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ويمكن للجنة الاعتماد على دعمنا المتواصل.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر للبعثة الدائمة لبنغلاديش على قيادتها الدؤوبة هذا العام بوصفها رئيسة للجنة بناء السلام، ولمصر على عملها رئيسة للجنة بناء السلام في العام الماضي.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. إن منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية والعمل في مجال بناء السلام أمور حاسمة الأهمية للاستجابة للتحديات الأمنية والإنمائية المشتركة في جميع أنحاء العالم. ومنذ إنشاء لجنة بناء السلام، عملت الولايات المتحدة كعضو فخور فيها، وشهدنا على مر السنين الأثر التحويلي الذي يمكن أن تُحدثه الاستثمارات في هيكل بناء السلام في دعم بيئات ما بعد النزاع، فضلاً عن تلك التي تسعى إلى منع الانتكاس.

ونشيد بلجنة بناء السلام على قيادتها في المساعدة على إرشاد وتنفيذ استجابات الأمم المتحدة والدول الأعضاء عبر سلسلة السلام، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقات السلام والحوار السياسي، وتعزيز التعايش والحل السلمي للنزاعات، وتنشيط النمو الاقتصادي، وإعادة إنشاء الخدمات الإدارية الأساسية.

ونؤيد ولاية لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية على النحو المبين في القرارين التوأمين للجمعية العامة (القرار

٢٠١/٧٥) ومجلس الأمن (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)). ونؤيد أيضاً الدور الموسَّع للجنة بناء السلام نظراً لإسهامها الهام في دعم بيئات ما بعد النزاع. وكما هو مبين في خطتنا المشتركة (A/75/982)، فإن توسيع دور لجنة بناء السلام يمكن أن يمكّن منظومة الأمم المتحدة من معالجة المسائل الجامعة المتعلقة بالأمن وتغير المناخ والصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بمزيد من الفعالية والمساءلة.

ويمكن لجهود الدول الأعضاء لبناء السلام بل وينبغي لها أن تكمّل بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وفي ١ نيسان/أبريل، بدأ الرئيس بايدن مرحلة تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار. وعلى مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة، ستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع البلدان الشريكة في جميع أنحاء العالم لتعزيز السلام الشامل والمستدام. وإدراكاً منا لتنوع الضغوط التي يواجهها العالم اليوم، نأمل أن تسخر الاستراتيجية الجديدة وتدمج المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا لمنع نشوب النزاعات قبل أن تندلع وتستهدف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة التي تدفع إلى الهشاشة.

ونكرر التأكيد على أن دور المرأة دور حاسم. ويجب ألا تشارك المرأة فحسب؛ فيجب أن يكون لها مقاعد على الطاولة.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضاً خطة الأمين العام للإصلاح الشامل، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين مواءمة الجهود الإنسانية – جهود التنمية من أجل السلام والتنمية من أجل تعزيز التكامل وزيادة أثر التمويل الذي يقدمه المانحون. وتهيب الولايات المتحدة بجميع الدول الأعضاء أن توفر إشرافاً فعالاً على جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل كفالة اتساق الولايات والبرامج، واستكشاف التمويل المبتكر، ودعم المشاركة المجدية للمرأة في بناء السلام بشكل استباقي.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السفير أسامة محمود عبد الخالق محمود، ممثل مصر، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، وكذلك السيد منور حسين، القائم بأعمال ممثل بنغلاديش والرئيس الحالي للجنة، على إحاطتيهما الثاقبتين فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن أنشطة لجنة بناء السلام (S/2022/89)، فضلاً عن خطة عملها. كما نشكر الممثل الدائم لكينيا على مساهمته المفيدة في عمل مجلس الأمن بصفته منسقاً غير رسمي للجنة.

ومما لا شك فيه أن تصميمنا المشترك على تطوير هيكل ونهج استدامة السلام في جميع أنحاء العالم يجعل من لجنة بناء السلام هيئة استشارية هامة للسعي إلى بذل جهد عالمي متكامل ومتسق لدعم الإجراءات الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه العديد من البلدان والمناطق.

لذلك ترحّب غانا بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في عام ٢٠٢١، بما في ذلك عقد ٢٩ اجتماعاً، فضلاً عن المناقشات بشأن ١٣ بلداً مختلفاً وقضايا إقليمية. ومن الجدير بالثناء تغطية اللجنة لمواضيع جديدة، مثل حفظ السلام وبناء السلام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب تغطية حالات سياسة والحوكمة والأمن والحالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

كما أننا راضون عن الزيادة في عدد القضايا المواضيعية والجامعة التي تم النظر فيها – وهي بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بنحو ١٥ في المائة في عام ٢٠١٨ – ونشجع على تعميق الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولا تزال مسألة تمويل الدور الحاسم للجنة تشكل تحدياً هائلاً. وعملاً بالقرارين التوأمين للجمعية العامة (القرار ٢٠١/٧٥) ومجلس الأمن (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)) وكما أكدت الدول الأعضاء خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل بناء السلام المعقود في نيسان/أبريل الماضي، هناك حاجة إلى معالجة الشاغل إزاء ما يصفه الأمين العام في تقريره بأنه تقدم ضئيل جداً في ما يخص التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام. إن توفير الموارد الكافية

لصندوق بناء السلام يترجم إلى استثمارات أكبر في الوقاية وبناء السلام، وهو عنصر رئيسي في البرنامج الجديد للسلام في سياق خطتنا المشتركة (A/75/982). لذا يلزم اتخاذ إجراء عاجل في هذا الصدد.

وبينما نشجع على توسيع قاعدة المانحين للصندوق، التي بلغت حوالي ١٧٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١ ولكنها لا تزال أقل من هدف الأمين العام البالغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، فإننا نعتقد أن إحدى الوسائل القابلة للتطبيق لتزويد لجنة بناء السلام بخط أساس ثابت للتمويل هي من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وهذا النهج، الذي اقترحه في الأصل فريق استشاري مستقل من الخبراء لاستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، لا يزال في محله، ولذلك نرحب بدعوة الأمين العام إلى تخصيص اعتماد سنوي قدره ١٠٠ مليون دولار للصندوق ابتداء من الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، نرحب بممارسة لجنة بناء السلام المتمثلة في تقديم المشورة قبل جلسات مجلس الأمن في صورة رسائل أو مذكرات. ومن شأن هذه الممارسة، إذا ما تم ترسيخها، أن تدعم العلاقات اللازمة بين المجلس ولجنة بناء السلام بطريقة تساعدها في التأثير على عمل المجلس والمساهمة بفعالية في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات المدرجة في جدول أعماله.

وعلاوة على ذلك، فإن قدرة اللجنة على الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة إنما هي ميزة إضافية بالغة الأهمية بالنسبة للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية في البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وهذا ليس بالإنجاز البسيط وينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه.

وقد ثبت أيضا أن تمكين المرأة من خلال المشاركة المجدية في بناء السلام يساعد على تحسين فعالية هذه الجهود واستدامتها. وفي هذا الصدد، نرحب بدور لجنة بناء السلام في تنفيذ مبادرات تستهدف الشباب والنساء والعمل الحر الزراعي، ضمن مجالات أخرى. ونشجع على اتخاذ مزيد من التدابير لتمكين النساء والشباب من تعزيز مشاركتهم الكاملة والهادفة في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات والمراحل الانتقالية. ومن الرائع والجدير بالتشجيع أيضا مشاركة اللجنة في مبادرات السلام والتنمية ذات الصلة بالمناخ، فضلا عن تعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات.

قبل أن أختتم بياني، أود الإشارة إلى أن غانا، على الصعيد الوطني، لا تزال ملتزمة بجهود بناء السلام، كما يتضح من إنشائها مجلسا وطنيا للسلام، يقوم في جملة أمور بتطوير وتعزيز الآليات والعمليات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. وفي الوقت الراهن، وبالإضافة إلى مخصصات الميزانية، أنشأنا صندوقا إضافيا للسلام لاستكمال أنشطة بناء السلام في جميع مناطق غانا البالغ عددها ١٦ منطقة ومقاطعاتها وعددها ٢٦٠ مقاطعة.

أخيرا، نتطلع إلى التعجيل باختتام المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بتمويل بناء السلام الذي تشترك في تيسيره السويد وكينيا. ونحن متفائلون بأن مشروع القرار، بمجرد اعتماده، سيوفر أساسا آمنا وعمليا للتصدي لتحديات التمويل. ونشير إلى فعالية تمويل بناء السلام من حيث التكلفة ونشجع على تقديم مزيد من الدعم في هذا الصدد للتمكين من جني ثمار الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا، أشكر السفيرين محمود وحسين على إحاطتيهما. كما أشكر مصر وبنغلاديش على عملهما المتميز ودورهما الهام في رئاسة لجنة بناء السلام لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي.

طرح الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي لأول مرة مفهوم بناء السلام في تقريره المعنون "برنامج للسلم" (S/24111)؛ وبعد ٣٠ عاما، أصبح بناء السلام أداة هامة في الأمم المتحدة للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق السلام المستدام. وفي الوقت الراهن، ومع تزايد عدم اليقين وعدم الاستقرار في المشهد الدولي، تواجه البلدان التي تمر بنزاعات أو في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع تحديات أكبر في تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضخ استثمارات أكبر وتعزيز التخطيط

والتنسيق الشاملين ومواصلة الاستفادة من الدور الهام لبناء السلام. وتود الصين أن تبرز النقاط التالية في هذا الصدد:

أولا، ينبغي أن نتمسك بمفهوم المسؤولية الوطنية. فمفتاح نجاح البلدان الخارجة من النزاع في تحقيق السلام والتنمية المستدامين يكمن فيما تبذله هي من جهود. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة البلدان الخارجة من النزاع ومسؤوليتها الوطنية وأن يقدم مساعدة بناءة تتماشى مع رغباتها وطلباتها. وتتفاوت الظروف على المستوى الوطني تفاوتا كبيرا بين البلدان الخارجة من نزاعات، بل وقد تتطور داخل البلد نفسه أثناء مروره بمراحل مختلفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان المعنية في استكشاف مسار إنمائي يناسب ظروفها الوطنية وأن يشارك في بناء السلام بطريقة هادفة تتماشى مع أولويات البلدان المعنية.

ثانيا، ينبغي دائما وضع التنمية في المقام الأول. فبناء السلام عملية شاملة ويمكن أن يشمل مجموعة متنوعة من المجالات والأبعاد بالنسبة للأغلبية المطلقة من البلدان. ولكن في حالات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع، تتمثل أكبر التحديات في تنمية الاقتصاد وتحسين سبل عيش الناس. ونرى أن بناء السلام ينبغي أن يكون دائما موجها نحو التنمية، مع استثمار الموارد في الأساس من أجل القضاء على الفقر وحصول الجميع على التعليم وخدمات الصحة العامة، ضمن أمور أخرى.

إن دعم البلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد انتهاء النزاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودفع عجلة التنمية على الصعيد الوطني يفضيان إلى ترسيخ أسس تحقيق السلام. وفي منطقة الساحل، لا يمكن للوسائل العسكرية وحدها أن تقضي بشكل جذري على الإرهاب، بل ينبغي بدلا من ذلك استكمالها بجهود نشطة في مجال التنمية وخلق فرص العمل. وسيساعد ذلك في القضاء على البيئة الخصبة للإرهاب، ومن ثم معالجة أعراضه وأسبابه على السواء.

ثالثا، ينبغي أن نركز على بناء القدرات. فالافتقار إلى القدرات يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام المستدام للبلدان التي تمر بنزاعات أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة البلدان المعنية، ولا سيما حكوماتها، في تعزيز قدرتها على الحكم وتحقيق التنمية المستدامة وصون الأمن المشترك، فضلا عن قدرتها على الصمود. إن الجزاءات الانفرادية تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية وتقوض قدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات، ولذلك يجب رفعها بالكامل دون قيد أو شرط.

رابعا، يتطلب تمويل بناء السلام اتباع نهج شامل. وتؤيد الصين توفير دعم مالي كاف يمكن التنبؤ به لبناء السلام بطرق متعددة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن نبني شراكات ابتكارية وأن نستكشف قنوات تمويل متنوعة لبناء السلام. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من الاستثمار المخصص بطريقة هادفة وأن تعمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي وحكومات البلدان ذات الصلة والقطاع الخاص، وأن تحشد المزيد من التمويل الذي يمكن استخدامه بمرونة والمضي قدما بمشاريع بناء السلام. وينبغي التمييز بوضوح بين المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام وولاية بناء السلام المسندة إلى البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بغية بلوغ الدقة في الاستثمار وتجنب الازدواجية وإهدار الموارد.

خامسا، إننا بحاجة إلى تخطيط وتنسيق أكثر شمولا. وينبغي للجنة بناء السلام، بوصفها الهيئة الوحيدة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام التي تتألف من الدول الأعضاء، أن تؤدي دورها الكامل في عقد الاجتماعات وأن تنسق بشكل أفضل مع صندوق بناء السلام وغيره من أصحاب المصلحة وأن تقدم الدعم الشامل في مجال بناء السلام للبلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد انتهاء النزاع. وتؤيد الصين تعزيز التفاعلات بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن بغية إيجاد أوجه تآزر.

ونتطلع إلى أن تواصل اللجنة تقديم المشورة إلى المجلس ونشجع المجلس على دعوة رئيس اللجنة إلى تقديم إحاطات إلى المجلس على أساس أكثر تواترا من أجل تعزيز الاتصالات. وفيما يتعلق بمسألة

هايتي على وجه الخصوص، نرحب بزيادة التزام لجنة بناء السلام وما تقدمه من مشورة بشأن كيفية النهوض بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وكيفية مساعدة هايتي بشكل أفضل للتغلب على صعوباتها الراهنة.

تولي الصين أهمية كبيرة لبناء السلام وما فتئت تدعم بنشاط التعمير والتنمية في البلدان التي تمر بنزاعات أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. واقترحنا مبادرة "الحزام والطريق" ومبادرة "التنمية العالمية" لتوليد زخم كبير من أجل تحقيق التنمية المشتركة. قدمت الصين العديد من المساهمات إلى صندوق بناء السلام، فضلاً عن الدعم المالي للعديد من مشاريع بناء السلام من خلال صندوق التنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والصندوق من أجل السلام والتنمية بين الصين والأمم المتحدة. ويجري حاليا تنفيذ هذه المشاريع. وستواصل الصين دعم الدعوات إلى بناء السلام باتخاذ إجراءات ملموسة والمساهمة في تحقيق السلام الدائم.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة حاسمة الأهمية. وما فتئت أيرلندا تدعو منذ أمد بعيد إلى تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وإذ أوشك على اختتام فترة ولايتي كممثلة دائمة لأيرلندا، أشعر بالاطمئنان إلى أنه لا يزال هناك دعم قوي من الدول الأعضاء حول هذه الطاولة لتلك الهيئة المهمة من هيئات الأمم المتحدة. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام الحاضرين هنا اليوم وأن أنوه بدور كينيا كمنسق غير رسمي.

إن حضور المتكلمين وإحاطاتهم تذكير قوي بأنه بينما نجتمع في هذه القاعة، يوما بعد يوم، وندلي بكلمات رنانة دعما للسلام، هناك هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ببساطة تبذل جهودا مضنية وتنجز المهمة. تفعل ذلك بهدوء ومن دون ضجة. ولا تسعى إلى تصدر العناوين بل يشغلها إحراز تقدم. وأعتقد أن لجنة بناء السلام هي إحدى هذه الهيئات.

وخلال الفترة التي قضيتها ممثلة دائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، كان لي شرف العمل بوصفنا من الأعضاء المنتخبين في كل من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ويعمل كل من المجلس واللجنة على تحقيق نفس الهدف، وإن كان ذلك من زوايا مختلفة. ولكلاهما دور حاسم الأهمية في بناء السلام واستدامته. وأود أن أقدم بعض الأفكار عن سبل التعلم من بعضنا البعض ودعم بعضنا البعض للقيام بذلك على وجه التحديد: من أجل بناء السلام والوفاء أخيرا بوعودنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

أولا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في المنع. وهذا أمر منطقي ليس سياسيا وأخلاقيا فحسب، بل أيضا من الناحية المالية – فالمنع ينقذ الأرواح والأموال على حد سواء. ويعني الابتعاد عن موقفنا التلقائي المتمثل في الاستجابة للأزمات والاضطلاع بدور أكثر استباقية في منع نشوبها فعليا. ونستمع إذ نجتمع حول هذه الطاولة إلى حالات مماثلة في جميع أنحاء العالم: حالات الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وانعدام الأمن الغذائي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

والسؤال هو: متى سنستيقظ ونواجه الحقائق؟ تظهر العلامات واضحة قبل نشوء الأزمة. وكلما تأخرنا عن الاستثمار في المنع، ازداد جوع الناس، وزاد فقرهم فقرا، وزاد احتمال نشوب النزاع. لقد حان الآن وقت العمل. وكما أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لتلك التحديات، فإن الأمر نفسه ينطبق على الأمم المتحدة.

نحتاج إلى الاستجابة بطريقة منسقة، بما في ذلك من خلال دعم خطة الأمين العام الجديدة للسلام. ويجب أن يقترن ذلك بالتزام حقيقي بكفالة الدعم الكافي والتمويل المستدام لأنشطة بناء السلام. وأود أن أثني وأشجع الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في عقد مناقشات بشأن تمويل بناء السلام، ولا سيما بشأن أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام.

ثانيا، يمكن للمجلس أن يتعلم دروسا قيمة من عمل لجنة بناء السلام بشأن تعزيز استيعاب الجميع، وعلى الأخص النساء والشباب. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن بلدي على دراية تامة بالنزاعات. وبالنسبة لأجيال الشباب، بمن فيهم أنا، كان العنف في جزيرتنا واقعا

يوميا. واقتناعنا، النابع من تلك التجربة، هو أننا لا نستطيع أن نبني سلاما دائما بدون إشراك الذين سيرثونه في نهاية المطاف. وقد شاركت لجنة بناء السلام في قضايا الشباب بطريقة ملموسة، ولا سيما في المناطق المدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل. وهذا يتطلب ويستحق دعمنا الكامل.

كما أن للجنة بناء السلام دورا مهما تؤديه في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. وأود أن أتوخى الوضوح هنا: إن المساواة بين الجنسين ليست مثالية ساذجة ولا طموحا يمكننا ننحيه جانبا لوقت السلم. إن النساء يطالبن بحقهن – الوفاء بحقنا – في المشاركة في عمليات السلام، وفي التواجد في قاعات الاجتماعات وعلى الطاولة التي يصنع عليها السلام. إن مشاركتنا تغير الوضع الراهن الذي أدى إلى نشوب النزاع في المقام الأول. وترسي رؤية شمولية ومستدامة للسلام. ببساطة، إنها تؤدي إلى سلام أفضل وأطول أمدا.

ثالثا، يحتاج المجلس إلى الاستجابة للعالم المتغير من حولنا وتمكين الآخرين، بما في ذلك لجنة بناء السلام. كل شهر، تمكننا لجنة بناء السلام بما تقدم إلينا من معرفة ومشورة. وقد آن الأوان لكي نحول تلك المشورة إلى إجراءات، حيثما نستطيع. ومن الأهمية بمكان أن نكفل تمكين لجنة بناء السلام والدول الأعضاء التي تمثلها من أداء دورها المهم. والإحاطة التي قدمتها لجنة بناء السلام مؤخرا بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.9086)، ومشاركتها بشأن القضايا الإقليمية، ومشورتها بشأن تعزيز الصلات بين حفظ السلام وبناء السلام، كلها أمثلة ملموسة على الكيفية التي يمكننا العمل بها معا بفعالية.

وأود أن أكون واضحة: إن تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن يجعل عملنا هنا أكثر فعالية. وهذا لا ينطبق على مداولاتنا هنا في نيويورك فحسب، بل أيضا على تأثيرنا في الميدان، حيث تشتد الحاجة إليه. ولا يتعلق الأمر بتجاوز الولايات؛ بل يتعلق باستخدام الولايات بكامل إمكاناتها. وأسأل المجلس: أليس هذا هو جوهر تعددية الأطراف؟ ألا يعني ذلك حشد نقاط قوتنا ومواردنا ومعرفتنا للعمل جنبا إلى جنب – القوى العظمى والجزر الصغيرة على حد سواء – من أجل تحسين كوكبنا المشترك والضعيف؟

بينما استمعت اليوم إلى أمثلة حماية مكاسب عمليات انتقال حفظ السلام، وتمكين النساء والشباب في عمليات السلام، ومعالجة التفاعل بين المناخ والنزاع، أثلج صدري ما حققناه، سواء في المجلس أو في لجنة بناء السلام. ولكن بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى استخدام الميثاق كوسيلة – أو قد يقول البعض كذريعة – لحماية قوتهم بدلا من الوفاء بالتزاماتهم بصون السلم والأمن الدوليين، أسألهم عما يخشونه حقا.

نحن نعلم أن الطريق إلى السلام المستدام طويل. ولا ينتهي الأمر بتوقيع اتفاق. ويتطلب الأمر وقتا والتزاما وثباتا – وأملا على الدوام. وإذ أختتم فترة عملي كممثلة دائمة لأيرلندا، أدعو المجلس إلى فتح أبواب هذه القاعة أمام تلك الاحتمالات، وتعزيز تعاونه مع لجنة بناء السلام، والإصغاء إلى دعوات الأعضاء، والاستجابة للموجودين على الخطوط الأمامية الذين يسعون جاهدين من أجل السلام يوميا. الملايين من الضعفاء يعولون علينا للقيام بذلك تحديدا. ولا يمكن أن نخذلهم.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه الإحاطة. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام على إحاطتيهما.

تحت قيادة مصر وبنغلاديش، واصلت لجنة بناء السلام صقل أساليب عملها، واستخدام سلطتها في عقد الاجتماعات، وزيادة إظهار أهميتها لعمل مجلس الأمن بوصفها هيئة استشارية. ومن خلال ولاية التنسيق بين الركائز، فإن لجنة بناء السلام في وضع جيد يمكنها من التصدي بشكل كلي للعوامل المفضية إلى النزاع، دون القيود التي تعاني منها هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وفي ذلك الصدد، ترحب النرويج ترحيبا خاصا بالمناقشات التي أجرتها لجنة بناء السلام مؤخرا بشأن تغير المناخ، بما في ذلك نهجها العابر للحدود في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى، واهتمامها

المتزايد بالبعدين الجنساني والشبابي للنزاع. وتشيد النرويج أيضا باعتماد استراتيجية اللجنة الجنسانية. ونحن الآن بحاجة إلى كفالة تنفيذها تنفيذا كاملا.

وقد أصبح مثلث الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يتألف من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، أكثر كفاءة ومرونة. وبالبناء على ذلك الأساس الراسخ بالفعل، أود أن أقترح ثلاث نقاط عمل أخرى.

أولا، نعترف بالدور الاستشاري المهم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يطلب من اللجنة مشورة محدَّدة، وأن يتداول بشأن تلك المشورة وأن يستفيد منها، بوتيرة أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل الولايات وتجديدها، وأثناء الفترات الانتقالية.

ثانيا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل الابتكار وتوسيع نطاق عملها ليشمل المزيد من المجالات، بما في ذلك دعم التدابير الشاملة المتعلقة بتغير المناخ والصحة ونوع الجنس والتنمية وحقوق الإنسان. ويتعين بالطبع أن يتم ذلك في شراكة وثيقة مع الدول الأعضاء المعنية، وبالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

ثالثا، يجب أن نضاعف جهودنا لتوفير المزيد من التمويل لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وتؤيد النرويج بقوة المفاوضات الجارية بشأن زيادة تمويل تلك الأنشطة، بما في ذلك مقترحات الأمين العام بشأن الاشتراكات المقررة.

والنرويج، من جانبها، ما فتئت دوما تدعم صندوق بناء السلام منذ إنشائه، وسنظل ندعمه بثبات. وما زلنا معجبين بمرونة الصندوق وكفاءته وروحه الابتكارية. واتفاقنا الحالي الذي يقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات يتوافق مع استراتيجية الصندوق ويتيح إمكانية التنبؤ ويوفر المرونة.

ما برح الحفاظ على السلام محورا لجهود النرويج على مستوى السياسة الخارجية والعمل المتعدد الأطراف. واستنادا إلى خبرتنا والتزامنا المستمر، ستسعى النرويج إلى الانضمام مرة أخرى إلى لجنة بناء السلام، بوصفها مرشحة لعضويتها للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤.

السيدة أونانغا (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة بشأن استعراض الاستدامة وآلية بناء السلام، التي يرحب بها وفد بلدي ترحيبا حارا. وأود أيضا أن أشكر السفير حسين على إحاطته، وأؤكد له على دعمنا له طوال فترة ولايته. ونهنئ أيضا الرئيس المنتهية ولايته، سفير مصر، على عمله، وكذلك سفير كينيا، المنسق غير الرسمي للجنة بناء السلام، على إسهامه ودوره القيادي.

وترحب غابون بالإحاطة التي أطلعتنا على الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام، وتعرب عن سرورها للعمل المنجز في البلدان التي تشكل جزءا من تشكيلة لجنة بناء السلام، لا سيما في وسط وغرب أفريقيا. والتقدم المحرز في تلك البلدان يشهد على أهمية اللجنة، وهي تستحق دعم مجلس الأمن. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها اللجنة لزيادة تنسيق عملها مع مجلس الأمن.

يشدد القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على أن توطيد السلام عملية سياسية ضرورية، إذ تهدف إلى منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تجددها أو استمرارها. وبالتالي فإن القرار يسهم إسهاما كبيرا في منع نشوب النزاعات، مما يمهد الطريق لعمليات صنع السلام.

والغرض من الإحاطة التي دُعينا إليها اليوم تشجيع حدوث تحول هيكلي حقيقي في منظومة السلام والأمن. وسيتيح هذا التحول الفرصة لبلداننا لكي تكيف آلياتنا بهدف تعزيز السلام والأمن في سياق الأزمات والنزاعات العالمية المتغيرة باستمرار. بيد أن هناك أخطارا جديدة تلوح في الأفق وتهدد أسس مجتمعاتنا والوحدة الضرورية التي تشكل مبادئ إنسانيتنا.

إن قيمنا المشتركة يجري تقويضها، وجهودنا الرامية إلى كبح جماح الفقر والتصدي لأوجه عدم المساواة الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ ما زالت متعثرة. وما فتئت الاختلالات الشديدة تؤثر على اقتصاداتنا وصحة سكاننا الذين تضرروا بشدة من جائحة مرض فيروس كورونا التي لا تزال متفشية.

وتود غابون أن تتطرق إلى ثلاث نقاط.

إن بناء السلام يتطلب رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب، من قبيل حقوق الإنسان، ونوع الجنس، والحوكمة، وحفظ السلام، والتنمية. وعلى الرغم من أن الدول يجب أن تضطلع بالدور الرئيسي في بناء السلام، فإن تلك المهمة لن تتكلل بالنجاح بدون شراكة دينامية يرتكز عملها ذاته على تعزيز تعددية الأطراف. فالدول الهشة التي في طور الخروج من أزمات يتعين دعمها على نحو أكثر اتساقا لمنع هذه البلدان من الانزلاق مجددا إلى النزاع. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمسائل الحوكمة السياسية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وسيتعين أيضا على المنظمات والآليات الإقليمية أن تظل جهات فاعلة رئيسية، وفقا لمبدأ الولاية الاحتياطية الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يجب على منظومة الأمم المتحدة، التي تعمل بطريقة أكثر تنسيقا واتساقا، وأن تبذل قصارى جهدها لدعم الأهداف الاستراتيجية التي حددتها البلدان من أجل صون السلام وتعزيز التنمية المستدامة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة، وفقا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال إشراكها في جميع أنشطة المجتمع في جميع مراحل إدارة النزاعات، من الإنذار المبكر إلى الوقاية والإدارة في الميدان، بما في ذلك في عملية الوساطة.

كما ينبغي إيلاء اهتمام مماثل للشباب، إذ يجب أن يضطلعوا بدورهم كاملا بوصفهم أطرافا وعناصر فاعلة في بناء السلام المستدام وتحقيق الازدهار الاقتصادي المشترك، ويكون ذلك من خلال اتباع سياسات شاملة للجميع، على النحو الذي شدد عليه، لأسباب وجيهة، القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وتحقيق ذلك سيهيئ البيئة اللازمة لتنشئة الشباب تنشئة سليمة ومنعهم من الانجرار إلى شرك النزعة الأصولية، التي تغذي التطرف المصحوب بالعنف.

وإزاء المخاطر المتعددة التي تهدد السلام والأمن، ينبغي التركيز على تعزيز الآليات الوطنية لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق إنشاء أطر مؤسسية شاملة للجميع تعزز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه مخاطر النزاعات العنيفة، بمشاركة كاملة من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويرى وفد بلدي أنه يمكن منع نشوب النزاعات وإرساء أسس السلام الدائم في العالم، على نحو أكثر فعالية، من خلال اتباع هذا النهج الذي يشدد على تحمل جميع مكونات المجتمع في البلد المسؤولية وتوليها زمام المبادرة بقيادة السلطات الوطنية الشرعية، ويؤكد في الوقت نفسه أهمية الشراكة الاستراتيجية الفعالة في إطار المنظمات الإقليمية والدور المهم لمجلس الأمن.

السيدة أغارونوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام، والقائم بأعمال بنغلاديش، السيد حسين، والممثل الدائم لمصر، السفير محمود، على إحاطتهم وأفكارهم المتعمقة.

لا تزال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام إحدى أهم الأدوات ضمن مجموعة أدواتها لمساعدة الدول على معالجة آثار النزاعات ومنع تكرارها.

وعلى مدى عقدين تقريبا، اضطلعت لجنة بناء السلام بدور مهم في تلك الجهود، حيث عملت بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية ومنبرا موحدا يمكن للمشاركين من خلاله معرفة آراء طائفة واسعة من الأطراف المعنية بشأن أكثر المسائل إلحاحا.

واللجنة هيئة موقرة تملك إمكانات هائلة، وهو ما يؤكده اتساع نطاقها الجغرافي. فبالإضافة إلى تشكيلاتها القطرية المخصصة المعنية ببوروندي وليبريا وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، عقدت اللجنة في العام الماضي اجتماعاتها الأولى بشأن تشاد ومنطقة خليج غينيا.

إن اتباع نهج شامل ومحايد يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد وإقليم، وإجراء تحليلات دقيقة، والسعي لإيجاد حلول فريدة تهدف إلى دعم الأولويات الوطنية، شروط أساسية لإحراز التقدم في تحقيق أهداف بناء السلام. ونحن على قناعة بأن هذه الطريقة أنجع من

معالجة السياقات المواضيعية في جملتها، وهي سياقات كثيرا ما تجري مناقشتها بالفعل في جميع أنواع المنابر داخل الأمم المتحدة.

ومن المهم التأكيد على أن احترام سيادة الدولة المضيفة ودعم أولوياتها هو محور عمل لجنة بناء السلام وجميع عمليات بناء السلام وحفظ السلام الأخرى. وقد أظهرت التجربة أن المساعدة الدولية في بناء السلام تكون أكثر فعالية عندما تستند إلى مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وهو ما يعني أن الحكومات هي التي تحدد إجراءات بناء السلام واستراتيجياته الأكثر إلحاحا وتتولى تنفيذها، مراعية احتياجات مجتمعاتها. ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، تقديم المساعدة، عند الاقتضاء وبموافقة البلد المضيف. ويجب أن تركز هذه المساعدة في المقام الأول على بناء قدرة الدول نفسها على التغلب على النزاعات. ويمكن الاضطلاع بدور داعم من خلال العمل مع مجموعات السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية مع قيام السلطات بدور تنسيقي.

ونرى أن لجنة بناء السلام لديها مجال لتحسين جودة التوصيات التي تحيلها إلى مجلس الأمن، والتي يمكن تقديمها بناء على طلب المجلس فيما يتعلق بالمواضيع القطرية المدرجة في جدول أعمال كلا الجهازين. ونحن مقتنعون بأن قيمة اللجنة تكمن في قدرتها على إعلام المجلس بأولويات بناء السلام لدى البلد المضيف، وهو ما يمكن أن يشّكل إضافة مفيدة إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة.

وتشكل القيمة المضافة لتوصيات لجنة بناء السلام وجدواها عاملا أساسيا لأخذ اللجنة في الاعتبار عند اضطلاع مجلس الأمن، فضلا عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأعمالهم. وسعيا لتحسين نوعية التعاون بين مجلس الأمن واللجنة في بعض الحالات، نرى أنه لا داعي إلى انتظار عقد جلسة مزمعة للمجلس حتى يصدر رئيس تشكيلة قطرية مخصصة بيانا رسميا. فإذا كانت المسألة عاجلة، يمكن عندئذ كتابة رسالة إلى مجلس الأمن لهذا الغرض.

في هذا العام، ناقشنا مرة أخرى مسألة التمويل المناسب لأنشطة بناء السلام. وقد أوضحنا موقفنا بالتفصيل في الجمعية العامة ولجنة بناء السلام. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الضروري أن نشدد مرة أخرى على ضرورة الشروع في تقييم القنوات القائمة لتمويل بناء السلام. فمن الأهمية بمكان توضيح ما إذا كانت الولايات التي يصدر بها تكليف فعالة بما فيه الكفاية، وما إذا كانت الموارد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية تخصص وتُنفق بفعالية، وما إذا كان تنسيق هذه الجهود مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية يتم بفعالية أيضا. وثمة مشكلة أخرى طال أمدها، هي ارتفاع تكلفة تنفيذ المشاريع بسبب الإنفاق على الموظفين الدوليين وجميع أنواع الخبراء الاستشاريين؛ فأعدادهم تتخطى في بعض الأحيان حدود المعقول.

وعلاوة على ذلك، ندعو باستمرار إلى تخصيص الموارد للتغلب على الأسباب الحقيقية وراء النزاعات. ونحن لا نتفق مع الممارسة الواسعة الانتشار المتمثلة في تخصيص نسبة مئوية ثابتة من الموارد لأولويات عمومية، قد لا ترد ضمن أولويات البلد المضيف حتى، ولكنها تحظى بشعبية بين الجهات المانحة. وهناك العديد من الحالات التي يضع فيها المانحون شروطا سياسية لتلقي تبرعاتهم، وهذا هو أحد أسباب استنزاف الموارد الشحيحة بالفعل. ومن المشين بقدر أكبر أن ثمة حالات ينضب فيها تمويل آليات تنفيذ اتفاقات السلام، كما حدث مؤخرا في جنوب السودان.

وباستطاعتنا أن نتحدث بقدر ما نحب عن حقوق الإنسان أو تغير المناخ وغيرهما من المشاكل بيد أن تحقيق السلام أو بنائه في ظل تلك الظروف لن يكون ممكنا. ونرى أن التسوية السياسية للنزاعات وتحقيق استقرار الحالة الأمنية هما ما يرسيان الأساس لتحسين حالة حقوق الإنسان وبناء مؤسسات ديمقراطية في البلد المعني وليس العكس.

ما فتئنا ندعم صندوق بناء السلام بوصفه آلية مرنة تتيح الاستجابة السريعة للمشاكل الناشئة. غير أننا لم ننظر قط إلى صندوق بناء السلام بوصفه المصدر الوحيد للموارد اللازمة لبناء السلام. فقد أنشئ الصندوق ليكون أداة لجمع التبرعات، وإذا كنا ننظر في إمكانية تجديد موارد صندوق بناء السلام بموارد من الميزانية العادية، فيجب علينا

عندئذ أن نعالج المسألة الصعبة المتمثلة في تحديد الدول الأعضاء للولايات التي ستُستخدم فيها تلك الموارد وإشرافها على إنفاقها. ونؤيد وصول الموارد إلى الدول المتلقية وإنفاقها على الأولويات والاحتياجات الحقيقية لبناء السلام في تلك الدول.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر المكسيك السفير عبد الخالق على إحاطته المفصلة بشأن تقرير لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢١، كما تتوجه بالشكر للقائم بالأعمال بالنيابة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، السيد حسين، على إحاطته بشأن برنامج العمل محل التنفيذ في عام ٢٠٢٢. ونغتنم هذه الفرصة لننوه بالعمل الذي اضطلعت به مصر على رأس اللجنة في العام الماضي، وكذلك عمل وفد بنغلاديش في هذا العام.

تدرك المكسيك أن للجنة بناء السلام ولاية تمنحها قدرة فريدة على عقد الاجتماعات للجمع بين مختلف الجهات الفاعلة وتمكينها من العمل. وهذا يعزز الاتساق بين الأهداف السياسية وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما عندما تتلاقى مختلف التحديات التي تواجه بناء السلام، بما في ذلك آثار الجائحة التي لا تزال قائمة، بالإضافة إلى تدهور العديد من الحالات الإقليمية ونشوء النزاعات.

ومن الجلي أن العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام قد ازداد في السنوات الأخيرة، في ظل اتساع نطاق أنشطتها على المستويين الجغرافي والمواضيعي. وعلى وجه الخصوص، نرى أن مشاركة كل من لجنة وصندوق بناء السلام في مشاريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكتسي أهمية، كما يتضح في حالة كولومبيا. وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، نرحب بمواصلة تعميق أوجه الترابط بين حفظ السلام وبناء السلام في مجالات مثل نزع السلاح وإصلاح قطاع الأمن وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وأي شيء له علاقة بوجه عام بتعزيز دور اللجنة في عمليات ما بعد انتهاء النزاع.

أما بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة وتلك المتعلقة بالشباب في سياق السلام والأمن، فنشدد أيضا على أن اعتماد خطط عمل بشأن الخطتين يوفر أدوات ملموسة جديدة لتيسير إدماج النساء والشباب في هذه العمليات، وهو أمر أصررنا عليه مرارا وتكرارا. ولذلك، نقر بأن لجنة بناء السلام تبذل جهدا للاستماع إلى أصوات النساء والشباب العاملين في مجتمعاتهم المحلية، فهم بناة السلام الحقيقيون.

من الجلي أن السلام لا يمكن أن يكون مستداما من دون تنمية. ولذلك، نرحب بكون اللجنة طرفا فاعلا رئيسيا في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام التي طرحها الأمين العام. ونقدر أن هذه الخطة الجديدة تشجع تعزيز التنسيق بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل الارتقاء بتنفيذ استراتيجيات بناء السلام إلى أعلى مستوى وعلى نحو يشمل الجميع، بغية إتاحة إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاستجابة لمصالح المجتمعات والحكومات في البلدان التي يعملون فيها. ونحن على يقين من أن لجنة بناء السلام يمكن أن تضطلع أيضا بدور هام في هذا المجال.

من ناحية أخرى، ترى المكسيك أن اللجنة جهة فاعلة أساسية في تعزيز القدرة الوقائية للأمم المتحدة. وكما أشارت المكسيك مرارا وتكرارا، يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والإنمائية بوصفها الأسباب الكامنة وراء النزاعات بغية كفالة منع نشوب هذه النزاعات والانتقال إلى السلام، وهو أمر ما فتئت المكسيك تؤكد عليه وقد أبرزتُه أيضا خلال رئاسة بلدي للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وفي هذا الصدد، نرى أن التوصيات التي تحيلها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن تثري النهج الشامل الذي ينبغي أن نتطلع إلى اتباعه. إنها أدوات تمّكن من إقامة صلات متسقة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. واقتراحنا الوحيد هو أن تصل هذه المشورة إلى المجلس في الوقت المناسب لكي ينظر فيها على النحو الواجب.

ونحن ندرك أن هذا العمل، بطبيعة الحال، يتطلب الاتساق والتعاون والتنسيق المستمرين بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لولاياتها. وهذا ما دأبت المكسيك على الدعوة إليه، على النحو المبين في المناقشة التي عقدناها في تشرين الثاني/نوفمبر أثناء رئاستنا (انظر S/PV.8906).

ولهذا السبب ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى مواصلة تعزيز التواصل بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية التي ذكرتها، مما يسهم أيضا في تعزيز الدور الاستشاري الذي نتوقعه من اللجنة.

وفي إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ستقدم المكسيك، إلى جانب شركاء آخرين، مقترحات محددة لتحسين تلك العلاقة.

وفي الختام، تعتقد المكسيك أن العمل الذي أنجزه هيكل السلام في أقل من عقدين من الزمن منذ إنشاء اللجنة، وكما سبق ذكره هذا الصباح، يعكس القيمة الحقيقية لتعددية الأطراف. إن التواصل والتنسيق بين المجلس ولجنة بناء السلام والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أمران أساسيان لمنع نشوء أزمات جديدة، أو، إذا حدث ذلك، للتصدي لها بأفضل طريقة ممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

أود أن أشكر زميلي العزيز السفير أسامة عبد الخالق على الاستعراض الشامل لعمل لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢١. قبل تفشي الجائحة كان تقديم التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2022/89) إلى المجلس ممارسة شائعة، والتي يسعدنا استئنافها ونتوقع أن تستمر.

كما أود أن أشكر السيد منور حسين على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات بشأن برنامج عمل لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٢. وكما أبرزت في إحدى جلساتنا في وقت سابق من هذا الشهر، فإن تلك الفرص للمداولات بين المجلس واللجنة هي موضع ترحيب كبير وينبغي في الواقع أن تحدث بوتيرة أكبر.

وأخيرا، أعرب عن خالص شكري للسفيرة رباب فاطمة على دعمها وقيادتها في اللجنة في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ وعلى مساهمتها في وضع التعاون بين الهيئتين على رأس جدول أعمالنا.

وبالإضافة إلى المدخلات المتعلقة بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي تم مؤخرا إطلاع المجلس عليها، فإن عرض تقرير اللجنة السنوي لعام ٢٠٢١ قد قدم عدة أمثلة على المساهمات الكبيرة التي يمكن أن تقدمها اللجنة من خلال الاضطلاع بأدوارها الاستشارية والتجسيرية والدعوية.

إن اللجنة مناسبة تماما للعمل كمنبر لتعزيز المزيد من التنسيق بين الشركاء المعنيين في بلد معين معرض لخطر الانزلاق أو الانتكاس إلى النزاع. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع اللجنة حشد المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وتعزيز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما للمبادرات الوطنية لبناء السلام. كما أن اللجنة تستطيع دعم تنفيذ أنشطة بناء السلام التي تقوم بها عمليات حفظ السلام وأن تساعد على حشد الدعم السياسي لتعزيز المصالحة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبناء المؤسسات، وغير ذلك من أولويات بناء السلام المحددة وطنيا. ومع ذلك، هناك المزيد مما يمكن أن تفعله اللجنة.

كما أشارت البرازيل وآخرون عدة مرات، فإن اللجنة ليست سوى فرد صغير السن من أفراد أسرة الأمم المتحدة. ولا يزال يتعين استكشاف علاقات اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، استكشافا كاملا. إن هذه المسألة تحظى بالأولوية بالنسبة لمعظم أعضاء اللجنة، وهذا هو السبب في إدراج علاقة اللجنة بالهيئات الأخرى في برنامج عملها لعام ٢٠٢٢. ونأمل أن يشاركهم المجلس هذا الشعور بالأولوية وأن ينخرط بشكل بناء في تلك العملية.

إننا ممتنون لوفد كينيا في دوره كمنسق غير رسمي للعلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن وذلك على جهوده الرامية إلى تشجيع المناقشة والعمل بشأن سبل تحسين اتساق جدولي أعمالهما وحسن توقيت ونوعية المشورة التي تقدمها اللجنة إلى المجلس. إن تعميم التقارير المسبقة التي قدمها الأمين العام إلى أعضاء مجلس الأمن بين أعضاء لجنة بناء السلام هو خطوة أولى جيدة في هذا الصدد.

ومع ذلك، ينبغي أن تتحول الخطوات التالية إلى تعاون أكثر جدوى بين الهيئتين، مثل أولا إجراء مشاورات بشأن المسائل المتصلة

ببناء السلام والحفاظ على السلام قبل التشكيل والاستعراض والإنهاء والانتقال لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، مع وضع جدول زمني واضح لذلك؛ وثانيا، تقديم لجنة بناء السلام بانتظام مشورة خطية بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال الهيئتين؛ وثالثا، تقديم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها لتخطيط واستراتيجيات بناء السلام أن تلبي بشكل ملموس احتياجات الأطفال المتضررين من النزاعات، وبخاصة في المجالات التي تتطلب التزامات طويلة الأجل مثل إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بالجماعات المسلحة؛ ورابعا، زيادة المواءمة بين برامج عمل المجلس واللجنة؛ وخامسا، زيادة التفاعل بين اللجنة والقائمين بالصياغة في المجلس؛ وسادسا، تعزيز أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بالتفاعل مع اللجنة.

بدون مدخلات مناسبة موجهة نحو بناء السلام لن يحرز مجلس الأمن تقدما كبيرا في منع نشوب النزاعات، والذي هو عنصر أساسي في تعزيز السلام على المدى الطويل وفي التحضير لعمليات الانتقال الناجحة.

إن الطريق إلى تحقيق سلام دائم يتطلب نُهُجا شاملة يمكن أن تستفيد بشكل كبير من دعم لجنة بناء السلام ومنظورها الفريد. ونحن نتطلع إلى الإبقاء على تلك المسألة كبند دائم في جدول أعمالنا، ونظل ملتزمين بجعل لجنة بناء السلام شريكا أكثر فعالية ودواما لمجلس الأمن. ولكن لكي يحدث ذلك يجب على المجلس أن يبدأ في النظر إلى اللجنة بوصفها حليفا لا غنى عنه وليس منافسا.

والآن أرجو أن يسمح لي الأعضاء بالذهاب إلى ما هو أبعد قليلا من بياني المعد لكي أشكر جميع الحاضرين، مقدمي الإحاطات والأعضاء على السواء، على التقييمات والأفكار التي طُرحت. ومما يشجعني بصفة خاصة أن العديد من المتكلمين قد تجاوزوا التركيز الضيق للعلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام للتفكير في عمل اللجنة نفسها وكيف يمكن أن تصبح شريكا بناء بشكل أكبر لمجلس الأمن.

وفي هذا السياق، آمل أولا أن يقوم الأعضاء هنا الذين هم أيضا أعضاء في لجنة بناء السلام بنقل هذه الأفكار إلى نظرائنا في تلك الهيئة؛ ومن المؤكد أن وفد بلدي سيفعل ذلك. وثانيا، آمل أن يحيط مجلس الأمن علما بحقيقة أنه يمكن بل ويتعين اعتماد النهج العكسي، أي أن مشورة اللجنة يمكن أن تصب في عمل هذه الهيئة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.